مسؤول فلسطيني: رفضنا استلام أموال الضرائب منقوصة من إسرائيل

عباس: طلبنا 100 مليون دولار شهرياً قرضاً من الدول العربية لمواجهة الأزمة المالية

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الإثنين، إنه طلب قرضا ماليا من الدول العربية خلال الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب في القاهرة لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية بعد خلاف مع إسرائيل على اقتطاع جزء من أموال الضرائب التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية.

وأضاف عباس في كلمة خلال اجتماع الحكومة الفلسطينية في رام الله «بعد الظروف التي مررنا بها من الناحية المالية طلبنا طلبنا من الأشقاء شبكة أمان مالية بقيمة مليون دولار».

وبدا عباس غير متفائل بالحصول على شبكة الأمان المالية التي طلبها في اجتماع وزراء الخارجية العرب الأسبوع الماضي في القاهرة وقال: «لا نعلق آمالا كثير، لكن إن شاء الله بيصير شي. طلبنا مئة مليون دولار في الشهر».

وأضاف «قلنا لهم دين قرضة حسنة، يعني يعطونا بنعطيكم خاصة أن إسرائيل القلوس اللي أخذتها بدها ترجعها بطريقتنا مش بطريقتهم وبس نرجع القلوس بنعطيكم الدين».

وتابع قائلا: «حتى دين ما أجانا جواب ولكن علينا أن نتحمل وأن نصبر».

وعندما علم عباس أن كلمته تبث على الهواء مباشرة، توقف عن الكلام حول الموضوع.

وجدد الرئيس الفلسطيني موقفه الرافض لاستلام أموال الضرائب التي تحصلها إسرائيل منقوصة.

وقال: «موقفنا كان واضحا ولا يزال بمعنى لن نقبل استلام الأموال منقوصة، خاصة أموال الشهداء».

وتشكل أموال المقاصة 65 في المئة من ميزانية السلطة الفلسطينية، وأدى عدم استلامها إلى عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية ما اضطرها إلى دفع نصف راتب لموظفيها في الشهرين الماضيين.

وتحدث عباس عن اللقاء الذي جمع حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية في الحكومة الفلسطينية وموشي كحلون وزير المالية الإسرائيلي قبل يومين.

وقال: «طبعا الموقف كما هو، هم يحاولون بكل الوسائل يشرعوا الخصومات خاصة الرواتب ومخصصات الشهداء والأسرى والجرحى، ولكن هذا الموضوع لم ولن نقبل به مهما كلفنا».

وفي وقت سابق اليوم قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، إن «السلطة الفلسطينية رفضت للشهر الثالث على التوالي استلام أموال الضرائب الفلسطينية من إسرائيل، وأعادتها لإسرائيل رغم تحويلها».

وتخصم إسرائيل نحو 5 في المئة من قيمة الضرائب التي تسلمها للسلطة الفلسطينية بسبب دعمها للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

من جانبه أعلن مسؤول فلسطيني، أمس الإثنين، أنهم رفضوا استلام أموال عائدات الضرائب الفلسطينية منقوصة من إسرائيل.

وقال وزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، على تويتر: «عقد أول أمس اجتماعا مع وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، وتم التباحث في الأزمة المالية التي جاءت عقب الخصومات الإسرائيلية».

وأوضح الشيخ «وأكدت له رفضنا المطلق لاستلام أموال المقاصة في ظل سياسة الخصومات التي تتجاوز الاتفاقيات».

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية الليلة الماضية، أن إسرائيل حولت إلى السلطة الفلسطينية سرا قبل حوالي شهر 660 مليون شيكل إسرائيلي لمنع انهيارها، إلا أن الجانب الفلسطيني أعاد الأموال كاملة قبل أيام.

وحذر مسؤولون فلسطينيون من تفاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية على إثر أزمة عائدات الضرائب مع إسرائيل بما يهدد قدرتها على صرف كامل رواتب الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من ناحية أخرى صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على هدم واسع في حي وادي ياصول، جنوب المسجد الأقصى المبارك سيطال 60 منزلا فلسطينيا ويشرد نحو 500 فلسطيني.

ورفضت المحكمة الإسرائيلية استئناف أهالي الحي الفلسطيني الذي تدعي جمعية عطيرت كوهانيم الاستيطانية المتطرفة، أن منازلهم أقيمت على أراضي وقف يهودي، قبل قيام دولة إسرائيل.

وقالت مصادر فلسطينية إن «الهدم المزمع قريبا بعد مصادقة المحكمة العليا، سيؤدي إلى تهجير نحو 500فلسطيني، فضلا عن تعارض الهدم مع القوانين الدولية التي تدين ممارسات الاحتلال».

من جانب آخر جددت وزارة الخارجية الفلسطينية مطالبتها مجلس الأمن الدولي، بوضع حلول ملزمة للاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، باتخاذ إجراءات وتدابير عملية يفرضها القانون الدولي.

وقالت الوزارة في بيان، أمس الإثنين، إن «عصابات المستوطنين المنتشرة على جبال وتلال الضفة الغربية تثبت يوما بعد يوم، أنها كتيبة متقدمة في جيش الاحتلال، ترتكب الاعتداءات والجرائم والانتهاكات اليومية بحق المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم بحماية ودعم قوات الاحتلال».

ونوه البيان إلى أن «هذه الاعتداءات تأتي في الوقت الذي يواصل فيه اليمين الحاكم في إسرائيل ابتلاع المزيد من الأرض الفلسطينية لصالح تلك العصابات الاستيطانية، ولزيادة أعدادها، وصولا إلى أكثر من مليون مستوطن وفقا لأهداف اليمين»، بحسب ما أوردت وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا.

وأدانت الخارجية الفلسطينية «التغول الاستيطاني المتواصلة في ظل انحياز أمريكي أعمى للاحتلال، والاستيطان، وصمت دولي مريب يعبر عن تقاعس المجتمع الدولي في احترام قراراته، والالتزام بمسؤولياته القانونية والاخلاقية تجاه شعبنا».

وأشارت إلى «استيلاء سلطات الاحتلال على مئات الدونمات لشق شارع التفافي للعروب وهو شارع بطول 7 كم، وغيره من الشوارع الالتفافية الضخمة، كما هو الحال مع شارع التفافي حوارة، وذلك بهدف ربط المستوطنات بعضها ببعض وتحويلها إلى تجمع استيطاني واحد يتم ربطه بالعمق الإسرائيلي، وهو ما يؤدي إلى تحويل المناطق الفلسطينية لأجزاء منفصلة بعضها عن بعض، وكانتونات يسهل التحكم بها، ويتم ربطها مواصلاتيا فقط وليس جغرافيا، بما يعني تقويض أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية حقيقية قابلة للحياة».

ميركل وماكرون يسعيان لحل النزاع في غرب البلقان

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل

«وكالات»: تسعى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى حل النزاع بين صربيا وإقليمها المنفصل كوسوفو، في قمة مصغرة في برلين.

وقالت متحدثة باسم الحكومة الألمانية يوم الجمعة الماضي، إن استقرار المنطقة يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لميركل وماكرون.

وستجتمع ميركل وماكرون في القمة مع رؤساء دول وحكومات البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وكوسوفو، ومونتينغرو، وصربيا، وسلوفانيا، ومفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية المسؤولة عن الوساطة في النزاع الكوسوفي فيديريكا موغيريني.

وحسب بيانات المتحدثة باسم الحكومة الألمانية، فإن اللقاء الذي سيُعقد في ديوان المستشارية يهدف إلى تبادل الحوار في المقام الأول.

وذكرت مصادر من قصر الإليزيه، أن فرنسا تريد تحديد موقفها بوضوح أكبر في المنطقة.

وأشارت المصادر إلى أن فرنسا ترتبط تاريخيا بعلاقات وثيقة مع صربيا.

وحسب بيانات المتحدثة باسم الحكومة الألمانية، فإن القمة المصغرة لا تدور قطعاً حول توسيع الاتحاد الأوروبي، كما لا يوجد مقترح مبادرة ألمانية فرنسية لحل النزاع بين صربيا وكوسوفو، رغم أن ميركل ترى أنه من المهم أن يكون هناك اهتمام أوروبي بالمنطقة، بسبب مساعي الصين وروسيا لزيادة نفوذهما فيها.

وتستقبل ميركل أولا رئيس وزراء مقدونيا الشمالية زوران زايف، ويعقب ذلك محادثات مع رئيس الوزراء الألباني إيدي راما، وبعد ذلك تجري ميركل محادثات ثنائية قصيرة مع ماكرون.

يذكر أن كوسوفو، التي تقطنها غالبية من الألبان، انفصلت عن صربيا في 2008.

ورغم اعتراف أكثر من 110 دول باستقلال كوسوفو، أصغر دولة في أوروبا، تسعى صربيا إلى استعادتها مجددا.

ويسعى الاتحاد الأوروبي منذ سنوات دون جدوى، للوساطة بين الجارتين.

ومن أهم شروط انضمام صربيا للاتحاد الأوروبي، التصالح مع جارتها كوسوفو.

5 قتلى بينهم قس في هجوم على كنيسة ببوركينا فاسو

«وكالات»: أعلنت مصادر أمنية ومحلية مقتل 5 أشخاص أحدهم قس في هجوم على كنيسة في سيلغادجي، في إقليم سوم بشمال بوركينا فاسو، في أول اعتداء على كنيسة في هذا البلد، الذي يشهد هجمات إرهابية متكررة.

وقال مصدر أمني إن «مسلحين مجهولين هاجموا الكنيسة البروتستانتية في سيلغادجي ما أدى إلى مقتل 4 مصلين، وقس»، وأضاف أن «4 أشخاص آخرين فقدوا»، ولم يستهدف رجال دين مسلمون، أو مسيحيون بهجمات الإرهابيين حتى الآن، وهذا الهجوم هو الأول الذي يستهدف كنيسة منذ بداية اعتداءات الإرهابيين في 2015.

وقال أحد أعضاء الكنيسة لوكالة فرانس برس، إن «الهجوم وقع حوالي الـ 13.00 عندما كان المؤمنون يغادرون الكنيسة في نهاية القداس»، وأضاف أن «المهاجمين كانوا على دراجات نارية وأطلقوا النار في الهواء قبل أن يستهدفوا المصلين».

إقالة القائد الأمريكي المشرف على سجن غوانتانامو

مسؤولة سابقة: لو لم يكن رئيساً لاتهم ترامب بعرقلة العدالة

واشنطن – «وكالات»: قالت سالي بيتس أكبر مسؤول سابق في وزارة العدل الأمريكية الأحد: «إذا لم يكن دونالد ترامب رئيسا لتعين اتهامه بعرقلة العدالة» في التحقيق الذي أجراه المحقق الخاص روبرت مولر في التدخل الروسي.

وبيتس، مدع اتحادي صعدت في مجال عملها إلى منصب القائم بأعمال وزير العدل قبل أن يُقيلها ترامب في 2017 بعد أقل من أسبوعين من رئاسته.

وقالت بيتس لمحطة إن.بي.سي التلفزيونية إن الرئيس الجمهوري تحصن بفضل القواعد المرعية في وزارة العدل والتي تنص على رفض اتهام الرئيس أثناء وجوده في البيت الأبيض.

وتابعت بيتس «قمت شخصيا بمحاكمة أشخاص بعرقلة العدالة بناءً على أدلة أقل بكثير جداً من ذلك... نعم أعتقد أنه إذا لم يكن رئيس الولايات المتحدة، كانت ستوجه له على الأرجح تهمة العرقلة».

وذكر تقرير مولر، الذي تُفح لوجود معلومات سرية وحساسة، بشكل مفصل سلسلة من إجراءات ترامب لعرقلة التحقيق.

ولكنه لم يحسم بأن هذه الإجراءات تمثل جريمة عرقلة لسير العدالة، كما أن ما خلص إليه التحقيق من استنتاجات لم تبرئ ساحة ترامب.

وقالت بيتس لمحطة إن.بي.سي، إن التقرير يثير سؤالا كبيرا، مشيرة إلى أنه يرسم ما وصفته «بصورة مدمرة» لحملة رحبت بالتدخل الروسي والكذب حولها ثم بعد ذلك محاولة التستر عليها.

وأقال ترامب بيتس بعد أن اتخذت خطوة نادرة بتحدي البيت الأبيض عندما رفضت الدفاع عن القيود الجديدة على السفر التي تستهدف القادمين من سبع دول ذات أغلبية مسلمة.

من ناحية أخرى قالت القيادة الجنوبية الأمريكية في بيان الأحد، إن الأميرال الأمريكي المسؤول عن سجن خليج غوانتانامو في كوبا قد أقيل «بسبب فقدان الثقة في قدرته على القيادة».

وذكر البيان المقتضب أن الأميرال جون رينج أقيل من منصبه يوم السبت دون تقديم تفاصيل عن السبب.

وقال جوسيه رويز المتحدث باسم القيادة الجنوبية التي تشرف على غوانتانامو لرويترز، إن القرار جاء نتيجة تحقيق استمر شهرا واكتمل في ابريل، لكنه رفض تقديم تفاصيل.

وكان رينج يقود غوانتانامو منذ ابريل 2018. وقال البيان إن الجنرال جون هاسي، النائب السابق لقائد المركز، سيكون قائما بأعمال القائد.

وذكر بيان القيادة الجنوبية: «هذا التغيير في القيادة لن يقطع الرعاية والحماية الآمنة والإنسانية والقانونية المقدمة إلى المحتجزين في غوانتانامو».

القائم السابق بأعمال وزير العدل الأمريكي سالي بيتس والرئيس دونالد ترامب

يونكر: انتهاكات حكم القانون داخل الاتحاد الأوروبي لن تدوم طويلاً

رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر

«وكالات»: صرح رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر لصحيفة بولندية أمس الاثنين بأنه لا يشعر بقلق شديد ن انتهاكات حكم القانون التي ارتكبتها دول في المنطقة الشرقية من التكتل.

وفي مقابلة مع صحيفة «رزيتش بوسبوليتا» المحافظة، قال يونكر: «بعض الدول تنخرط في بعض الألعاب وانتهاكات معينة للقواعد»، مضيفا أنه «لا يرى أن سيادة القانون في تلك البلدان مهددة على المدى الطويل».

وقال يونكر إن «البلدان السوفيتية سابقا بشكل خاص ستستغرق بعض الوقت للتكيف مع لوائح سيادة القانون التي تعد جزءا لا يتجزأ من عضوية الاتحاد الأوروبي».

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أطلقت المفوضية الأوروبية إجراءً جديداً ضد وارسو بسبب الإصلاح القضائي في 2017 في البلاد، وأمهلت بولندا شهرين، للرد على مخاوفها.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق من الأحكام الواردة في التشريع والتي تسمح للقرارات قضاة المحاكم العادية بأن تخضع لتحقيقات وحتى للعقوبات.

كما شككت المفوضية في استقلالية الغرفة التأديبية للمحكمة العليا البولندية، مشيرة إلى أن أعضاءها جدد جميعاً، وعينهم البرلمان.

وفي 2018، أطلق البرلمان الأوروبي أيضاً قضية ضد المجر، التي يهدف رئيس وزرائها فيكتور أوربان إلى تحويل بلاده إلى «ديمقراطية غير ليبرالية»، ومع ذلك، لم تتقدم الإجراءات حتى الآن.

خطف 3 موظفين في منصة نفطية بنيجيريا

«وكالات»: أعلنت قوات الأمن في نيجيريا، الأحد، أن مسلحين هاجموا منصة نفطية في جنوب البلاد، وخطفوا ثلاثة موظفين اسكتلندي، وكندي، ونيجيري.

يُذكر أن الخطف من أجل الحصول على فدية شائع في هذا البلد، خاصة في الجنوب المنتج للنفط.

وعادة يُفرج عن المخطوفين بعد دفع المال.

وقالت قوات الأمن، إن نحو 6 رجال هاجموا السبت المنصة في منطقة اوغبيلي في ولاية ريفرز، وأطلقوا عيارات نارية ثم خطفوا بسرعة الرجال الثلاثة، وتوجهوا إلى الغابة الكثيفة، والمستنقعات المحيطة بها.

وصرح عبد الله ابراهيم، المتحدث باسم قوات الأمن الحكومية، من فريق يحمل اسم «عمليات دلتا آمن»، أن «الضحايا هم كندي واسكتلندي، وعلمنا أن عاملا نيجيريا فقد أيضا».

وأضاف «تواصل جهودنا لإنقاذ الضحايا وتوقيف اللصوص».

وتستثمر المنصة التي شهدت الهجوم مجموعة «نيجر دلتا بتروليوم ريسورسز – موارد دلتا النيجر النفطية».

وكان موظفان في مجموعة شل البريطانية الهولندية النفطية خطفا الخميس في جنوب نيجيريا، بعدما قتل مسلحون رجلي شرطة مكلفين بحمايتهما.

الحزب الاشتراكي يفوز بانتخابات إسبانيا .. لكن دون أغلبية مطلقة

مدريد – «وكالات»: أسفرت الانتخابات العامة الإسبانية التي أجريت الأحد عن فوز الحزب الإشتراكي، تحت قيادة رئيس الحكومة بيدرو سانشيز، بنتائج ستجعله مضطرا للدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى من أج تشكيل الحكومة، في الوقت الذي دخل فيه اليمين المتطرف المشهد السياسي للمرة الأولى.

وبعد الانتهاء تقريبا من فرز الأوراق الانتخابية (99.53 في المئة)، حصد حزب العمال الإشتراكي 123 مقعداً في البرلمان من إجمالي 250 بنسبة 28.69 في المئة من إجمالي الأصوات، وهو ما يعني ارتفاع ملحوظ في نسبة تمثيله عن الانتخابات السابقة التي شهدت حصوله على 84 مقعداً.

هذا بالإضافة لحصد الحزب الأغلبية المطلقة داخل مجلس الشيوخ.

وبعد هذا هو الانتصار الوطني الأول للحزب منذ انتخابات 2008 تحت قيادة رئيس الحكومة الأسبق خوسيه لويس ثاباتيرو.

وقال سانشيز في أول تعليق له عقب الإعلان عن النتيجة، أمام الآلاف من أنصاره في مدريد: «من الواضح أن الإسبان يرغبون في أن يحكم حزب العمال الإشتراكي، ويقود البلاد خلال الأربعة أعوام المقبلة».

ومد سانشيز يده «لكل القوى السياسية لتشكيل الحكومة في إطار الدستور».

أما الحزب الشعبي (المحافظ) فسجل النتيجة الأسوأ عبر تاريخه بعد حصوله على 66 مقعدا بنسبة 16.69 في المئة من إجمالي الأصوات، وهو ما يعني تراجع كبير عن التمثيل الحالي بـ137 مقعدا.

من جانبه، أقر زعيم الحزب، بابلو كاسادو، بأن النتيجة «سيئة للغاية»، وساهم فيها بنسبة كبيرة انقسام أصوات اليمين بين ثلاثة أحزاب: الحزب الشعبي نفسه، واليمين المتطرف (فوكس)، والليبرالي (مواطنون).